

المعلومات والنزاهة

تعزيز الشفافية و الولوج إلى المعلومات من خلال تعزيز الحوار حول السياسات العامة

الرباط | 3-4 مارس

بيان صحفي

تجتمع منظمات المجتمع المدني والسلطات العمومية يومي 3 و 4 مارس 2022 بالرباط من أجل لإطلاق سلسلة من الحوارات حول السياسات العمومية المتعلقة بالشفافية وذلك من خلال مشروع "المعلومات والنزاهة: تقوية دور المجتمع المدني في تعزيز الشفافية".

يهدف هذا الاجتماع إلى إطلاق سلسلة من الحوارات بين جمعيات المجتمع المدني و الفاعلين العموميين وذلك طيلة سنة 2022 و تهدف هذه العملية الى وضع خارطة طريق يمكن اعتمادها كمرجع لتنفيذ الإصلاحات المستقبلية في مجالات الشفافية و الولوج إلى المعلومة.

ينظم هذا الحدث من قبل شبكة الشراكة من أجل الديمقراطية (Partnership For Democracy) بالتعاون مع Impact for Development ومؤسسة ويستمنستر للديمقراطية (Westminster Foundation for Democracy) و بدعم من الاتحاد الأوروبي.

. و سيعتمد اللقاء ، نتائج التقييم التشاركي للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد المنجزة من قبل جمعيات المجتمع المدني و باقي الشركاء. كإرضية للنقاش

وتجدر الإشارة أن الجلسة الافتتاحية سيحضرها كل من وزارة التحول الرقمي وإصلاح الإدارة و رئاسة البرلمان و وفد من الاتحاد الأوروبي في المغرب. و سيتطرق اللقاء خلال أيامه الثلاث الى مسألة الرقمنة كرافعة للمشاركة و لاعتماد النهج التشاركي ، حيث سنتنظم ثلاث موائد مستديرة حول المواضيع التالية:

● الولوج إلى المعلومات والنشر الاستباقي

● الرقمنة كرافعة للشفافية

● الشفافية في السياسات القطاعية

سيكون الحدث أيضاً فرصة لتقديم المستفيدين من المنح المقدمة في إطار المشروع ، والتي تهدف إلى تعزيز التبادل والتعاون بين المجتمع المدني والسلطات العمومية بشأن سياسات الشفافية على المستويين المحلي والإقليمي..

تعزيز الشفافية كعمل جماعي

منذ اعتماد دستور 2011 ، أطلق المغرب سلسلة من الإصلاحات لتعزيز الشفافية وتقوية مشاركة المواطنين في السياسات والبرامج العمومية. يشمل هذا الجهد اعتماد وتنفيذ القانون رقم 31-13 (2018) بشأن الحق في الولوج إلى المعلومات ، إطلاق مشروع نشر البيانات الاستباقي، العضوية في شراكة الحكومة المفتوحة و اعتماد مجموعة من التزامات الشفافية والانفتاح. يعزز النموذج التنموي الجديد بشكل جوهري أهمية هذه المبادئ للبناء على حوكمة أكثر فاعلية و خضوعا للمساءلة والشفافية ، لا سيما في المناطق الريفية والمناطق المحيطة. في هذا السياق ، يلعب تسريع التحول الرقمي دوراً أساسياً في ترشيد المبادرات الهادفة إلى تعزيز الولوج إلى المعلومات والشفافية.

في هذا السياق واعترافاً بالدور المركزي الذي يلعبه المجتمع المدني ، يتم تنفيذ هذه المبادرة "المعلومات والنزاهة: تقوية دور المجتمع المدني في تعزيز الشفافية". يهدف المشروع إلى فتح مساحات للحوار وتزويد المجتمع المدني بأدوات المشاركة ورصد سياسات الشفافية العامة بالتعاون مع السلطات العمومية والمؤسسات المستقلة.

نبذة عن مشروع المعلومات والنزاهة:

مشروع المعلومات والنزاهة: تعزيز الشفافية و الولوج إلى المعلومات من خلال تعزيز الحوار حول السياسات العامة, هو مشروع ممول من الاتحاد الأوروبي وسيستمر حتى فبراير 2023.

المكونات الأربعة الرئيسية للمشروع هي:

(أ) التحليل التشاركي وإنتاج المعرفة حول الشفافية ،

(ب) تنفيذ حلول "التكنولوجيا المدنية" ،

(ج) الحوار والتعاون على أساس الأسلوب الملهم ، وأخيراً

(د) التواصل والتحسيس من خلال "مجتمع الأبطال" ومبادرات التوعية.

يتم تنفيذ المشروع من قبل تحالف من ثلاث منظمات:

الشراكة الأوروبية من أجل الديمقراطية (EPD) هي جمعية لمنظمات دعم الديمقراطية الأوروبية ، ومقرها بروكسل ، بلجيكا. تعتبر إدارة حماية البيئة مسؤولة بشكل أساسي عن عملية حوار السياسات لتحديد وتعزيز أوجه التآزر بين مختلف أصحاب المصلحة المعنيين ، والاستفادة من المنح لدعم مبادرات التنسيق والحوار.

Impact for Development هو الشريك الوطني للائتلاف من ذوي الخبرة في الموضوعات التي يتناولها هذا الإجراء. المنظمة مسؤولة في المقام الأول عن المساهمة في إنشاء نظام تقييم وظيفي (باستخدام التكنولوجيا المدنية) سوف تعمل على تسهيل مشاركة المواطنين في استخدام التكنولوجيا الرقمية.

مؤسسة ويستمنستر للديمقراطية (Westminster Foundation for Democracy): وهي منظمة تعمل بنشاط في المغرب منذ عدة سنوات ، آخر مشروع لها عمل على تعزيز الحكم الشامل و المتجاوب في البرلمان. وتركز مؤسسة على تعزيز قدرات المجتمع المدني في مجال مراجعة ما بعد التشريع وتقديم الموجزات المتعلقة بالسياسات ، فضلا عن تعزيز قدرات البرلمانين في مجال مكافحة الفساد والشفافية.

للتواصل

لمزيد من المعلومات ، قم بزيارة صفحة الويب الخاصة بالمشروع أو راسل sabrina.nassih@gmail.com أو majdachafoui@epd.eu.